التقاط «الكرة الاردنية»

الخطوة التي اتخذها الاردن، وأعلن بموجبها الملك حسين، في ١٩٨٨/٧/٣١، فك الارتباط ما بين الضفتين، الشرقية والغربية، أثارت، ولا تزال، الكثير من التساؤلات والتوقعات. وكانت قوبلت بردود فعل فلسطينية متفاوتة، بعضها رحّب والبعض الآخر تحفّظ. وشكّلت الخطوة، من حيث التوقيت والحدث، اثارة جادة لاعادة طرح موضوع حكومة المنفى مجدداً؛ أو اعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني في مواجهة ما خلقته الخطوة الاردنية من فراغ اداري وسياسي في الضفة.

وعلى الرغم من أن الخطوة الاردنية لم تكن مفاجئة، من حيث مضمونها وابعادها، فقد أثارت ردود فعل فلسطينية متسارعة، دارت حول ما اذا كانت الخطوة الاردنية تكتيكية، تهدف الى اضعاف المنظمة ومن ثم دفعها الى التحالف، مجدداً، مع الاردن، ووفقاً للشروط الاردنية، أم انها خطوة استراتيجية تهدف الى اخراج المملكة الاردنية الهاشمية، من منطقة التجاذب الاقليمي، والتصارع المباشر، على أساس تحديد حدود المملكة بشرق الاردن، فقط، كدولة لها حقوق، وعليها واجبات ازاء القضية الفلسطينية، شأنها في ذلك شأن الدول العربية الاخرى.

القرار الاردني؛ ابعاد مفتوحة

أجمعت آراء المراقبين والمحللين السياسيين، اثر اعلان الاردن قراره بفك الروابط الادارية والسياسية ما بين الضفتين، الشرقية والغربية، على ان القرار الاردني، في جوهره، وابعاده، يشكّل، من جهة، امتحاناً لقدرة م.ت.ف. على ملء الفراغ الذي سيخلقه الانسحاب الاردني من الضفة الغربية، وانه، من جهة أخرى، «جاء ليؤكد رغبة الاردن [في] قطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية الدؤوبة لحل القضية الفلسطينية على حساب الاردن والضفة الشرقية من خلال اطروحات ما يدعى بـ ' الوطن البديل ' » (صالح قلاّب، المجلة، لندن، ١٠ ـ ١٩٨٨/٨/١٦). وفي هذا المجال، لا بد من الاشارة الى ان خطاب الملك حسين تضمن فقرة تنص صراحة وبوضوح على «ان الاردن ليس فلسطين، وأن فلسطين ليست الاردن، وأن فلسطين للفلسطينيين والاردن للاردنيين» (الدستور، عمّان، ١٩٨٨/٨/١).

وأياً تكن الابعاد الاولية لخطاب الملك حسين، وما تضمّنه من خطوة تاريخية، لها أبعادها المفتوحة، الاّ انه لم يكن مفاجئاً. فقد سبق للملك حسين أن القى خطاباً في مؤتمر القمة العربي الطارىء، في الجزائر (٧ ـ ١٩٨٨/٦/٩)، قال فيه صراحة: «اذا كانت النزعة القطرية هي السائدة في هذه الحقبة، واذا كانت الهوية القطرية هي الاعزّ على النفس، واذا كانت رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الاردن، فاننا نبارك رغبتهم ونحترمها». وأعلن الملك عن أنه «ظهرت حساسيات بيننا وبين اخوتنا في م.ت.ف، وغدا التعامل بيننا كما لو كنا متنافسين لا متعاونين... وأساءوا فهمنا من التمسك بقرار مجلس الامن ٢٤٢» (الرأي، عمّان، ١٩٨٨/٦/٩). كما وسبق للملك حسين أن قام بجولات ميدانية شملت جميع المدن الاردنية، ومضارب القبائل الاساسية، خلال شهر رمضان، شرح خلالها ضرورة فصل الضفة الشرقية عن الغربية؛ وشرح باسهاب، مفهومه لـ «أردنة الاردن». وكان حسين، أيضاً، استبق قرار فك الارتباط باجراءين حاسمين، يؤكدان عزمه على اتخاذ القرار والمضي فيه الى آخر الشوط: الاول، الغاء خطة التنمية التي اعتمدتها الحكومة الاردنية العام ١٩٨٦، والتي كانت تستهدف جمع مبلغ ١,٤ مليار دولار أميركي من دول عربية وغير عربية، لانعاش الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية لمواصلة الصمود في مواجهة الاحتلال الصهيوني؛ أما الثاني، فهو حل مجلس النواب الاردني المكوّن